جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 29 العدد: 4 السنة: 2025
مجلة المعيار
EL MIEYAR

كيفية تحقيق التوافق بين متطلبات الشريعة الإسلامية ومتطلبات القوانين الوضعية

How to Align The Requirements Of Islamic Law With The Requirements Of Positive Laws

رضوان بن صاري[1]
bensari.redouane@univ-medea.dz

أمال قاسيمي[2]
Kacimi.amel@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/24 تاريخ النشر: 2025/09/15
Received: 24/01/2025 published: 15/09/2025

ملخص المقال:

تتناول إشكالية المقال كيفية التوافق بين متطلبات الشريعة الإسلامية، التي تستند إلى نصوص دينية وثوابت فقهيّة، ومتطلبات القوانين الوضعية التي تفرضها الوقائع المستجدة والتطورات المجتمعية والتقنية. ويهدف المقال إلى تقديم إطار عمل يسهم في تحقيق التوازن بين تطبيق الشريعة الإسلامية والتقنين القانوني الحديث، مع مراعاة العدالة والمساواة. توصل المقال إلى ضرورة وجود آليات حوار مستمر بين الفقهاء والمشرعين، وأهمية صياغة قوانين تأخذ في الاعتبار القيم الإسلامية مع ضرورة التكيف مع التغيرات المجتمعية الحديثة، مما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار القانوني.

كلمات مفتاحية: الشريعة الإسلامية، القانون الوضعي، توافق، عدالة، مجتمع.

Abstract:

The article's problematique addresses how the requirements of Islamic law, which are based on religious texts and doctrinal constants, are compatible with the requirements of positive laws imposed by emerging facts and societal and technical developments. The article aims to provide a framework that contributes to a balance between the application of Islamic law and modern legal legalization, taking into account justice and equalityyour.The article found the need for continuous dialogue mechanisms between scholars and legislators, and the importance of drafting laws that take into account Islamic values and the need to adapt to modern societal changes, thereby contributing to the promotion of social justice and legal stability

Keywords: Islamic Law; Positive Law; Consensus; Justice;Society.

(1) جامعة المدية (الجزائر)..
(2) جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

مقدمة:

تعتبر الشريعة الإسلامية إطارًا قانونيًا متكاملًا يوجه حياة المسلمين من كافة الجوانب، حيث تتضمن مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في المقابل، تحتل القوانين الوضعية مكانة محورية في جميع المجتمعات الحديثة، حيث تسعى إلى تحقيق العدالة وتنظيم العلاقات بين الأفراد بما يتماشى مع احتياجات العصر ومتطلباته. كما تعد العلاقة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية مادة جدل مستمر، إذ يسعى كثيرون إلى فهم كيفية تحقيق التوافق بين هذين النظامين القانونيين.

تتجلى إشكالية البحث الرئيسة في كيف يمكن تحقيق التوافق بين متطلبات الشريعة الإسلامية ومتطلبات القوانين الوضعية في المجتمعات التي تتبنى نظامين قانونيين مختلفين، دون التضحية بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان؟ ، مما يثير تساؤلات فرعية منها:

ما هي النقاط الرئيسية للاختلاف بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية؟

كيف يمكن إعادة صياغة القوانين الوضعية لتكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية؟

ما دور المؤسسات القانونية والدينية في تحقيق هذا التوافق؟

كيف يمكن للواقع الاجتماعي والاقتصادي أن يؤثر على عملية التوافق بين الشريعة والقوانين الوضعية؟

كما تركز الفرضيات على إمكانية تحقيق التوافق من خلال تطوير آليات قانونية تضمن الحفاظ على قيم الشريعة وتكيفها مع مقتضيات العصر، بالإضافة إلى الحاجة إلى حوار مستمر بين المشرعين والفقهاء.

فيما يتعلق بدقة الدراسة فقد تم استخدام منهجية بحث متعددة الأبعاد، تتضمن التحليل الكمي والكيفي. إذ تمت مراجعة الأدبيات السابقة والدراسات المتاحة حول الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مما يكسب الدراسة مصداقية من خلال الأسس التي تعتمد عليها. كما اعتمدت الدراسة على مصادر متعددة تشمل الكتابات الفقهية المعتمدة، والبحوث الأكاديمية، والمواثيق القانونية، مما يعزز الدقة والموضوعية في تحليل التوافق بين النظامين. أما عن المواضيع المدروسة فقد تناولت الدراسة مجموعة متنوعة من القضايا القانونية والاجتماعية، مما يتيح لها فهم أعمق للتحديات والفرص الموجودة في التوفيق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. كما تم استعراض الاجتهادات الفقهية المعاصرة ونماذج من التطبيقات القانونية التي تحاكي الواقع، مما يعكس دقة الدراسة في تعاملها مع القضايا المعاصرة ومشاكلها.

وتم التركيز على المقاصد الشرعية في الشريعة الإسلامية وكيف يمكن توظيفها كمعايير في تطوير القوانين الوضعية، مما يعزز من دقة التحليل القانوني في الدراسة. بالإضافة إلى تضمين وجهات نظر متعددة من فقهاء ومثقفين وقانونيين حول موضوع التوافق، مما يسمح بدراسة شاملة تراعي تنوع الآراء وتوجهات المجتمع. وتم الاعتراف بدور العوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل الفهم القانوني والتطبيقات العملية، مما يعكس فهمًا دقيقًا للتحديات التي تواجه النظامين عند تحقيق التوافق.

2. الأسس المنهجية

1.2 الشريعة الإسلامية:

تعتبر الشريعة الإسلامية نظامًا قانونيًا وأخلاقيًا متكاملًا يستند إلى الدين الإسلامي، الهدف منه توجيه سلوك الفرد والمجتمع نحو ما هو صواب. وتتكون المصادر الأساسية للشريعة من القرآن الكريم، الذي يُعتبر النص المقدس للمسلمين، والسنة النبوية التي تشمل تعاليم النبي محمد عليه الصلاة والسلام وأفعاله. بالإضافة إلى ذلك، يُعتد بالإجماع (الاجتماع على رأي واحد بين أهل العلم) والقياس (استنباط حكم جديد بناءً على أحكام نصوص شرعية قائمة). ويُعد فهم هذه المصادر أمرًا جوهريًا لتعزيز تطبيق أحكام الشريعة في الحياة اليومية ومواجهة التحديات المعاصرة.

تتضمن الشريعة الإسلامية عدة مبادئ تهدف إلى تحقيق العدل والمساواة، منها الحفاظ على الدين، النفس، العقل، النسب، والمال. وتقوم هذه المبادئ على فكرة تحقيق المصلحة العامة وتوفير العدالة للناس. وتعتبر الشريعة مرنة لتستجيب للتغيرات الاجتماعية والثقافية، مما يضمن التواصل بينها والمجتمعات المعاصرة. كما تركز الشريعة أيضًا على القيم الأخلاقية والتوجيهات السلوكية، مما يسهم في تعزيز الروابط الإنسانية وإقامة مجتمع متماسك. من خلال هذه المبادئ، تُبرز الشريعة الإسلامية أهمية التوافق بين الدين والمتطلبات الحياتية، مما يعد ركيزة أساسية في إطار النقاش حول التوافق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. (زيدان، 2011)

2-2- القوانين الوضعية

القوانين الوضعية هي مجموعة القواعد القانونية التي يضعها الإنسان لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمعات. وتتميز القوانين الوضعية بأنها تستند إلى القوانين الوطنية والدولية، وتُستمد من عدد من المصادر، تتضمن التشريعات (التي تصدر عن الهيئات التشريعية مثل البرلمانات)، السوابق القضائية (أحكام المحاكم التي تعتبر مرجعية في القضايا المماثلة)، والعادات والتقاليد (أهميتها تكمن في إضفاء الطابع المحلي على الأحكام القانونية). كما تتبنى القوانين الوضعية نهجًا يعتمد على الفلسفة الإنسانية، حيث تركز على حقوق الأفراد والمجتمع وتعكس تطلعاتهم وإرادتهم.

تتميز القوانين الوضعية بمجموعة من الخصائص، منها أن القواعد القانونية تمثل تجسيدًا لإرادة المجتمع، ما يجعلها قابلة للتغيير والتطوير لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة. كما تتسم القوانين الوضعية بالوضوح والدقة، مما يسهل فهمها وتطبيقها على نطاق واسع. من جهة أخرى، تهدف القوانين الوضعية إلى تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد، وضبط العلاقات الاجتماعية بما يتيح تنمية المجتمعات وتعزيز الاستقرار.

تسعى القوانين الوضعية إلى وضع أسس قانونية تحمي الحقوق وتنظم الواجبات بشكل دقيق، مما يؤدي إلى سهولة التنفيذ والمراقبة. وتعتبر الأهداف الاجتماعية والاقتصادية جزءًا أساسيًا في صياغة هذه القوانين، حيث تعمل على توجيه الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة. من خلال ذلك، يتم تحقيق التوازن بين حماية المصلحة العامة واحترام حقوق الأفراد. (قاسمي، 2023).

3-2- أوجه التشابه والاختلاف

عند إجراء مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، تُظهر كل منهما أوجه تشابه واختلاف بارزة. من أوجه التشابه، كلا النظامين يهدفان إلى تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع. وكلاهما يسعى أيضًا إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد وتحديد الحقوق والواجبات لضمان الاستقرار الاجتماعي. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تفاصيل قانونية دقيقة تضع الإطار الذي بناءً عليه يتصرف الأفراد.

ومع ذلك، توجد اختلافات جوهرية بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. أبرز هذه الاختلافات يكمن في مصادر الشرعية. حيث تعتمد الشريعة الإسلامية على النصوص المقدسة مثل القرآن والسنة التي تعتبر ثابتة وغير قابلة للتغيير، إلا أن القوانين الوضعية تستند إلى الإرادة الإنسانية والعقل، مما يجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع التغيرات الاجتماعية والسياسية.

بالإضافة إلى ذلك، تتسم الشريعة الإسلامية بطابعها الأخلاقي والديني، حيث تكون المبادئ الأخلاقية جزءًا لا يتجزأ من الأحكام القانونية، في حين أن القوانين الوضعية قد تكون أكثر استقلالية عن القيم الأخلاقية والدينية، حيث تركز بشكل أكبر على النتائج القانونية والعدالة المجتمعية.

ختامًا، فإنه بينما يمكن الاستفادة من نقاط التشابه بين الشريعة والقوانين الوضعية في تحسين فهم العلاقات القانونية، فإن الفهم الجيد للاختلافات الجوهرية يساعد على المساهمة في تطوير نظم قانونية تدمج بين هذه المبادئ بما يعزز العدالة والمصلحة العامة في المجتمعات. إن تحقيق التوازن بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية يُعد تحديًا حيويًا يعكس الحاجة إلى الحوار المستمر بين الدين والعلم القانوني. (الحسين، 2011).

3. الإشكاليات المعاصرة

1.3 تحديات التوافق

تواجه الشريعة الإسلامية تحديات كبيرة في التوافق مع الممارسات القانونية الحديثة، حيث يلاحظ أن بعض النصوص الشرعية قد تتعارض مع المبادئ القانونية المعاصرة. على سبيل المثال، القوانين الوضعية غالبًا ما تستند إلى فكرة حقوق الإنسان، التي تركز على حرية الأفراد وحقوقهم الأساسية، وهو ما يمكن أن يتضارب في بعض الحالات مع النصوص الشرعية. من هنا، قد تنشأ مناورات تفسر النصوص بشكل يتماشى مع القوانين الوضعية أو تُعيد صياغة القضايا بشكل يضمن الحفاظ على المبادئ الشرعية.

كما تعتبر قضايا الأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والميراث، من أكثر المجالات التي تظهر فيها النزاعات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. ففي بعض الدول، قد تفرض القوانين الوضعية مساواة في حقوق المرأة التي قد لا تتماشى مع بعض التفاسير الشائعة للشريعة. هذه التجاذبات تدفع المجتمعات إلى إعادة التفكير في كيفية تطبيق الشريعة بما يتماشى مع توقيعات حقوق الإنسان العالمية. (المرشدي، 2016)

كما أن المعاملات المالية تشكل جبهة أخرى للنزاع، حيث يختلف مفهوم الربا والمصارف الإسلامية اختلافًا جذريًا عن المبادئ المستخدمة في النظام المالي العالمي. كما تحاول الكثير من الدول الإسلامية تكييف أنظمتها المالية لمواجهة التحديات الجديدة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، مما قد يتطلب إعادة نظر في الفهم التقليدي لبعض نصوص الشريعة.

في النهاية، التركيز على قضايا حقوق الإنسان في سياقات الشريعة الإسلامية قد يبرز أيضًا نقاط التوتر. حيث يتطلب الأمر وجود حوار مستمر وعمق في الفهم للوصول إلى حلول توافقية.

3-2- حالات التنازع

تتجلى أوجه التوتر بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية. وأحد أبرز الأمثلة هو حقوق المرأة في مجالات مثل الترشيح السياسي والحق في العمل. إذ في بعض الأنظمة، قد تواجه النساء تقييدًا في الحصول على المناصب السياسية أو المشاركة بشكل فعال في عملية اتخاذ القرار، مما يعكس توترًا بين المفهوم الحديث للمساواة بين الجنسين والنصوص التي توضح الأدوار الاجتماعية.

كذلك، تظهر قضايا حقوق الأقليات بوضوح في صراع القوانين. على سبيل المثال، في بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة، قد تُعتبر حقوق الأقليات الدينية أو الثقافية في بعض الأحيان أقل أهمية من التعاليم الإسلامية، مما يؤدي إلى صراعات قانونية تطلب تعليق النصوص الشرعية أو تعديلها لتتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. مما يعني ذلك أن القطاعات المتعددة في المجتمع يجب أن تتعاون لإيجاد قوانين تعزز التعايش السلمي وتحترم هوية الجميع.

وتتناول التحديات الكبرى أيضًا قضايا مثل عقوبة الإعدام أو الحدود الإسلامية. حيث إنه في بعض البلدان، يُنظر إلى هذه الأحكام كجزء من النظام القضائي الإسلامي، بينما يتعارض معها كثير من المجتمعات الحديثة التي تعارض تنفيذ عقوبات مشددة. وتثير هذه القضية جدلاً واسعًا حول إمكانية تطبيق أحكام الشريعة في إطار نظام قانوني حديث يحترم كرامة الإنسان وحقه في الحياة. (المطري، 2016)

علاوة على ذلك، يمكن الإشارة إلى العلاقات الجنسية والعائلية كمثال آخر على التنازع. فبعض القوانين الوضعية تعترف بحقوق الأفراد في اختيار شريك الحياة بعيدًا عن القيود التي تفرضها الشريعة، مما يؤدى إلى تباين في التطبيقات القانونية بين الأفراد والمجتمع.

في النهاية، توضح هذه الحالات أن التفاعل بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية يتطلب توازنًا دقيقًا. فإن الاعتراف بالتنوع واختلاف القيم هو أمر حيوي لتحقيق عدالة قانونية حيث تؤمن حقوق الأفراد وتحافظ على المبادئ الأساسية للدين. كما يجب أن تتم هذه العملية في إطار من الحوار والتفاهم المشترك، مما يسهم في تطوير نظام قانوني يعكس قيم المجتمع ويساهم في تعزيز العدالة والاستقرار.

4. آليات التوافق والإصلاح

1.4 المبادرات القانونية

تُعتبر المبادرات القانونية إحدى الطرق الأساسية لتحقيق التوافق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، حيث تسعى العديد من الدول إلى دمج القيم الإسلامية مع المتطلبات القانونية الحديثة. يُعد المغرب من النماذج الناجحة في هذا المجال، إذ انخرطت البلاد في مجموعة من الإصلاحات القانونية ترمي إلى تحقيق التوازن بين مبدأ الحكم الذاتي ومبادئ الشريعة.

حيث أنه في المغرب، تم تحديث المدونة العائلية في عام 2004، والتي تُعرف أيضًا بـ "مدونة الأحوال الشخصية"، مما أجرى تغييرات مهمة في حقوق المرأة والأطفال. هذا التحديث استند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، لكنّه أدرج أيضًا حقوقًا للمرأة لم تكن موجودة من قبل، كالحق في الطلاق المنظم ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات العائلية. تلك الإصلاحات تعكس جهود المغرب في تبني حوار مجتمعي شامل لضمان التوافق بين النصوص الدينية والممارسات القانونية الحديثة.

أمّا الإمارات العربية المتحدة، فقد اتبعت مسارًا مشابهًا عبر مجموعة من التعديلات القانونية التي تعزز المساواة وتسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية. بتحسين القوانين المتعلقة بالعمل والأسرة، وتسعى الإمارات إلى تشجيع التوازن بين الحياة العملية والأسرة، وهو ما يتوافق مع قيم التسامح والعدالة في الإسلام. هذا النموذج يظهر كيفية استخدام المبادرات القانونية لتعزيز التوافق بين الشريعة والنظام القانوني الحديث.

ولقد تطورت الجهود أيضًا في دول أخرى، مثل تونس، حيث تم تبني دستور جديد في عام 2014 يعزز من حقوق الإنسان ويكرس مبادئ الديمقراطية، مع التأكيد على ضرورة احترام حقوق المرأة والمساواة. (سليماني، 2017)

ومع ذلك، تواجه هذه المبادرات تحديات تتعلق بإيقاف التوترات الثقافية والدينية، حيث يبقى التطبيق العملي للإصلاحات موضع تساؤل. إذ يتطلب النجاح في هذا السياق التعاون بين مختلف الهيئات الحكومية والدينية والمنظمات الحقوقية لضمان فهم مشترك وتعزيز التوافق بين القوانين. (ياسين، 2021)

تُعد المبادرات القانونية وسيلة فعالة لخلق بيئة مواتية تحقق العدالة وتعمل على دعم التوافق بين القيم الإسلامية والمتطلبات القانونية المعاصرة. من خلال تطبيق هذه الإصلاحات بحذر وحساسية، يمكن للدول أن تضمن احترام التقاليد الدينية مع الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للمجتمع.

2-4- الحوار بين الفقهاء والمشرعين

يعتبر الحوار بين الفقهاء والمشرعين أحد العناصر الأساسية في تحقيق التوافق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. حيث أن هذا الحوار ضرورة ملحة لضمان صياغة قوانين تتماشى مع المبادئ الإسلامية وتلبي احتياجات المجتمع المعاصر. فالعلاقة التفاعلية بين العلم الشرعي والقانون تتطلب مشاركة فعالة من كلا الطرفين لضمان ارتفاع مستوى الفهم والمعرفة بالقضايا القانونية والدينية.

في هذا السياق، يلعب الفقهاء دورًا محوريًا في توجيه المشرعين نحو فهم أعمق لمبادئ الشريعة، كما يمكنهم تسليط الضوء على الأمور التي تحتاج إلى تنظيم قانوني. إذ يتعين على الفقهاء أن يكونوا مدركين للتحديات القانونية الحديثة واحتياجات المجتمع،

مما يسهم في إنتاج فقه يتناغم مع الواقع الاجتماعي والسياسي المتغير. مثلاً، فإن قضايا الأسرة وحقوق المرأة تتطلب تفكيرًا جديدًا بحيث تمازج الأحكام الشرعية مع المتطلبات القانونية المعاصرة.

علاوة على ذلك، يمثل إشراك المشرعين في دراسات الفقه الإسلامي فرصة لتعزيز التواصل وتبادل الأفكار والخبرات. فكلما كان هناك تعاون قوي بين الفقهاء والمشرعين، زادت فرص تطوير إطار قانوني مرن يراعي حقوق الأفراد ويعكس القيم الإسلامية. هذا التعاون يمكن أن يثمر عن صياغة قوانين تعزز العدالة الاجتماعية وتدعم مفهوم الكرامة الإنسانية في الإطار القانوني للمجتمع.

تتطلب عملية الحوار أيضًا استجابة فكرية مرنة، حيث يجب أن يكون الفقهاء والمشرعون منفتحين على التغييرات ومعالجة القضايا المستجدة بدون تقييد. إذ أن المشاكل المعاصرة مثل قضايا حقوق الإنسان، حماية البيئة، والتغير المناخي تتطلب نظرة فقهية متجددة تأخذ في الاعتبار التحديات الجديدة التي تواجه المجتمعات.

وعليه تعمل مجموعة من المراكز البحثية والجامعات على تنظيم ندوات حوارية وورش عمل تجمع بين الفقهاء والمشرعين، وهو ما يسهم في نشر الوعي وتعزيز الفهم بين الطرفين. يمكن أن تؤدي هذه الأنشطة إلى إنتاج أطر قانونية تساهم في تنظيم الحقوق والواجبات في المجتمع، مما يساعد على تحقيق التوازن المنشود بين الشريعة والقوانين الوضعية.

كما ينبغي للجهات الحكومية وغير الحكومية أن تلعب دورًا نشطًا في تسهيل هذا الحوار، وضمان وجود منصات للتواصل وتبادل الآراء بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، تشكل التوعية الدينية والمجتمعية جزءًا من هذه الجهود، حيث تساهم التوعية في تعزيز الفهم المتبادل وبناء الثقة بين الفقهاء والمشرعين. (الحقيل، 2014)

وبالتالي، يعتبر الحوار بين الفقهاء والمشرعين خطوة ضرورية نحو إيجاد حلول وسط تلبي احتياجات المجتمع المعاصر. كما يتطلب النجاح في هذا المجال التزامًا من جميع الأطراف المعنية لدعم التوافق بين الشريعة الإسلامية والنظم القانونية الحديثة، مما يسهم في تعزيز العدالة والمساواة في المجتمع.

4-3- التعليم والتوعية

يلعب التعليم دورًا حاسمًا في تعزيز المفاهيم الإسلامية والحقوقية التي تدعم التوافق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. ويتمثل الهدف الرئيسي للتعليم في بناء جيل واعٍ يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ويكون قادرًا على فهم ودمج المبادئ الإسلامية مع متطلبات الحياة العصرية. حيث إنه من خلال استراتيجيات التعليم المخصصة، يمكن تنمية قدرة الشباب على المشاركة الفعّالة في النقاشات المتعلقة بالقضايا القانونية والدينية، مما يسهم في خلق مجتمع أكثر توازنًا وتفاهمًا.

كما تتضمن استراتيجيات التعليم تعزيز المناهج الدراسية التي تشمل مواضيع تتعلق بالشريعة والحقوق المدنية. ومن الضروري تطوير مناهج تعليمية تدمج الأحكام الشرعية مع المعرفة القانونية الحديثة، كما ينبغي على المؤسسات التعليمية التركيز على قضايا تهم المجتمع مثل حقوق المرأة، حقوق الطفل، وحقوق الأقليات. ومن خلال دمج هذه المواضيع، يتم توعية الطلاب بالقيم الإسلامية التي تعزز العدالة والمساواة، مع تزويدهم بالمعرفة القانونية اللازمة لفهم حقوقهم وواجباتهم.

علاوة على ذلك، فإن التعليم يجب أن يشمل برامج تدريبية خاصة للمعلمين وأكثر طموحًا، حيث يستطيع المعلمون أن يكونوا هم حلقة الوصل بين المعرفة الدينية والفهم القانوني. ويتطلب ذلك تدريب المعلمين على كيفية التعامل مع القضايا المعاصرة

ودمجها في الفصول الدراسية بطرق تشجع الحوار والنقاش. كما يمكن استخدام محاضرات ومناقشات حوارية كمنصات لتعميق فهم الطلاب لما يتعلق بعلاقة الشريعة بالقانون.

يُعتبر دور وسائل الإعلام أيضًا مهمًا في نشر الوعي وتعزيز التعليم. إذ يمكن استخدام وسائل الإعلام بفعالية لنشر المعرفة حول الحقوق والقوانين في إطار إسلامي، وتقديم المعلومات بطريقة تعزز الوعي العام وتعمق الفهم. يمكن أيضًا أن تكون الحوارات العامة والبرامج الحوارية المجتمعية من وسائل تعزيز خطاب إيجابي حول القضايا القانونية والدينية وتفعيل دور المجتمع في الإسهام بالحوارات الإيجابية. (ناصر، 2016)

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تركيز على أهمية التوعية المجتمعية حول القيم الإسلامية والحقوقية، من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تعليمية وتوعية تهدف إلى توضيح كيفية تطبيق هذه القيم في البيئة القانونية. يجب أن تشمل هذه التوعية جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب وكبار السن، للارتقاء بمستوى الوعي القانوني والديني.

كما يمكن للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أن يلعبا دورًا كبيرًا في تعزيز التعليم والتوعية، من خلال التعاون مع المؤسسات التعليمية لتطوير برامج تربوية مبتكرة تركز على تعزيز القيم الإسلامية في إطار القانون. وتركيز هذه البرامج يجب أن ينصب على بناء فهم عميق حول حقوق الأفراد في الإسلام، ودور الدولة في حمايتها، مما يسهم في تحقيق العدالة والمساواة.

وعليه يمكن القول إن التعليم والتوعية يشكلان العمود الفقري لأي جهود تهدف إلى تحقيق التوافق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. من خلال تطوير مناهج تعليمية شاملة وتفعيل دور المجتمع في الحوار، يمكن أن تُبنى أسس لمجتمع مطلع ومتفاهم، يسعى لتحقيق العدالة والقيم الإنسانية المستمدة من الدين. إذ تختلف الأهداف المرسومة لتلك الجهود، لكنها تظل متوافقة مع الرغبة في بناء مجتمع متقدم وقائم على أسس متينة من الاحترام المتبادل بين الشريعة والقانون.

5. نماذج تطبيقية وحلول مستقبلية

1.5 دراسات حالة

تعتبر دراسات الحالة بمثابة نماذج حية توضح عمل المصارف الإسلامية في ظل القوانين الوضعية , وكيف يمكن لأجهزة قضائية معينة معالجة القضايا بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية

تعد المصارف الإسلامية نظامًا ماليًا قائمًا على مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر التعامل بالفائدة (الربا) وتفضل صيغ التمويل البديلة مثل المشاركة والمضاربة. ومع تزايد انتشار المصارف الإسلامية على نطاق واسع في العديد من الدول، ظهرت الحاجة إلى التوافق بين هذه البنوك والقوانين الوضعية التي تحكم أنظمة التوظيف والتمويل.

وفي العديد من الدول، وضعت القوانين الوضعية أطرًا لتنظيم العمل المصرفي، وهي تحتوي على نصوص تشريعية تهدف إلى حماية المستهلك وتنظيم النظام المالي. على سبيل المثال، تُنظم قوانين البنوك الإجراءات المتعلقة بتأسيس البنوك، ورؤوس الأموال، وحقوق العملاء، ومكافحة غسل الأموال.

ومن أمثلة عملية على التوافق نجد :

أ. صيغة المضاربة:

– الشريعة: تُعد المضاربة وسيلة تمويل تتفق مع مبادئ الشريعة، حيث يتمكن المستثمر من المشاركة في مشروع تجاري، ويتقاسم الربح حسب نسبة متفق عليها، بينما يتحمل الخسارة رأس المال المستثمر.

– القانون الوضعي: يتم تنظيم عقود المضاربة في العديد من الدول من خلال نصوص قانونية تكفل حقوق كلا الطرفين، مما يسهل على المصارف الإسلامية تنفيذ هذه الصيغة في إطار قانوني مضبوط.

ب. التمويل العقاري:

– الشريعة: التمويل العقاري الإسلامي يعتمد على صيغ مثل الإجارة (التمويل بالإيجار) أو البيع بالتقسيط، حيث لا يتم التعامل بالفائدة.

– القانون الوضعي: يمكن للمصارف الإسلامية استخدام عقود موثقة وفق القانون الوضعي لضمان الحجوزات، وتسليم الملكية، وتسجيل العقارات، مما ينسجم مع المتطلبات القانونية ويضمن الحقوق القانونية للأطراف المعنية.

ج. الأنظمة الخاصة بإدارة المخاطر:

– الشريعة: تتطلب لمدة المصارف الإسلامية أن تنظر في الأبعاد الشرعية للمعاملات المالية لضمان توافقها مع الأهداف الشرعية.

– القانون الوضعي: اعتمدت الجهات الرقابية مثل المصارف المركزية معايير محددة لإدارة المخاطر تتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية، مما يضمن تحقيق التوافق بين الجوانب القانونية والشرعية في إدارة العمليات المالية.

فيما يتعلق بالتحديات قانونية في بعض الدول، قد تكون هناك تشريعات تمنع بعض أنماط المعاملات الإسلامية، مما يعوق المصارف الإسلامية عن تقديم خدماتها بشكل كامل. أما التحديات ثقافية/اجتماعية فهناك حاجة لتوعية المجتمع حول المنتجات المالية الإسلامية، وكيف يمكن أن تتوافق مع القوانين القائمة، مما يستدعي توسيع نطاق التفاهم بين المصارف والجهات القانونية.

وعليه تظهر دراسة حالة المصارف الإسلامية وكيف يمكن التوفيق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية من خلال تنفيذ نماذج تمويلية فعالة مثل المضاربة والتمويل العقاري. بغض النظر عن التحديات، فإن التعاون بين المصارف الإسلامية والجهات القانونية يُعد ضرورة لتحقيق النجاح والاستدامة في القطاع المالي وتأمين الحقوق للجميع. (عمار، 2022)

ومن الأمثلة الأخرى البارزة على هذا التوافق هو النموذج الماليزي، حيث نجحت الحكومة في دمج الشريعة الإسلامية ضمن النظام القانوني. إذ قامت ماليزيا بإنشاء محاكم خاصة تعنى بالمخالفات التي تتعلق بالشريعة، مثل قضايا الأحوال الشخصية والزواج والطلاق، مما أتاح تفعيل مبادئ الشريعة بطريقة تتماشى مع متطلبات القوانين المدنية.

في هذا الإطار، ساعدت المحاكم الإسلامية على تحقيق العدالة للأفراد، خاصة في قضايا تتعلق بحقوق المرأة والأسرة. كما تعمل هذه المحاكم بالتوازي مع المحاكم المدنية، مما يخلق نظامًا قانونيًا متكاملًا يستطيع معالجة الأمور وفقًا للمعايير الشرعية والقوانين الوضعية في آن واحد. كما تفيد هذه التجارب في تقديم رؤية شاملة حول كيفية تحقيق التوازن بين الأنظمة القانونية المختلفة.

دراسة حالة أخرى يمكن الإشارة إليها هي التجربة الإسلامية في مملكة البحرين، حيث تم تأسيس محكمة شرعية تنظر في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية. إذ خلقت هذه المحكمة بيئة قانونية تُحاكي الصراعات القانونية المعقدة بطريقة تتماشى مع

الشريعة وتحقق العدالة. حيث كان هناك تركيز ملحوظ على قبول جميع الأطراف للقوانين الشرعية، وبدأت الكثير من القضايا تُعالج بسرعة وكفاءة. (زيدان، 2011)

هذه النماذج توضح كيف يمكن أن يكون النظام القضائي أكثر فعالية عند دمج مبادئ الشريعة مع القوانين الوضعية، مما يساعد في الحفاظ على حقوق الإنسان ويعزز من الثقة في الأنظمة القضائية. كما أن التعليم المستمر للقضاة والمحامين حول المبادئ الشرعية والمعايير القانونية الحديثة يسهم أيضًا في تحسين آليات التنفيذ والامتثال للأحكام القانونية.

5-2- ابتكارات قانونية

في عصر التكنولوجيا الحديثة، تبرز الابتكارات القانونية كأداة قوية لتعزيز التوافق بين الأنظمة القانونية المختلفة، بما في ذلك الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. وتعتبر الرقمنة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من عناصر التحول في النظام القانوني، حيث تسهم في تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية وتعزيز الكفاءة في معالجة القضايا.

وأحد أهم الابتكارات هو إنشاء منصات إلكترونية تتيح للمحامين والقضاة الوصول إلى قواعد بيانات شاملة تحتوي على معلومات ومتطلبات قانونية تتعلق بالشريعة الإسلامية، مما يسهل عليهم التعاون وتبادل الخبرات. حيث أن هذه المنصات تساهم أيضًا في توثيق القضايا بشكل دقيق وضمان الشفافية في الإجراءات القانونية. وعلى سبيل المثال، بعض الدول الخليجية قامت بتطوير أنظمة إلكترونية تسمح بتقديم الطلبات القانونية والمدفوعات عبر الإنترنت، مما يعزز من سرعة إجراء المعاملات القانونية، ويقلل من التكاليف والوقت المستغرق.

كما أن تطبيق التكنولوجيا في مجال التحكيم والتسوية البديلة للنزاعات يُعد من الابتكارات الجديرة بالذكر. باستخدام تقنيات مثل الفيديو كونفرنس وتطبيقات التواصل، كما يمكن للأطراف المختلفة المشاركة في جلسات التحكيم دون الحاجة للانتقال الفعلي، مما يسهل العملية ويسرع من الوصول إلى الحلول. هذا النهج يُعتبر مفيدًا بشكل خاص في الدول التي تعتمد على الشريعة الإسلامية، حيث يمكن للمتحكمين ووسائل التسوية البديلة مراعاة المبادئ الشرعية أثناء عمليات التسوية. (الحقيل، 2014)

تعتبر هذه الابتكارات القانونية مثالاً حيويًا على كيفية الاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق تكامل أفضل بين الشريعة والقوانين الوضعية. كما يتيح ذلك للأفراد والشركات الحصول على خدمات قانونية أكثر كفاءة، ويعزز من قوة النظام القانوني ويرتقي بمستوى العدالة في المجتمع.

5-3- حلول مستقبلية وتوصيات

بناءً على التجارب السابقة والابتكارات القانونية التي تم تناولها، تظهر العديد من الحلول المستقبلية والتوصيات التي يمكن أن تعزز من التوافق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. أولاً، من الضروري إنشاء إطار تشريعي متوازن يوحد بين المبادئ الأساس لأي من النظامين، مما يسهل على المحامين والقضاة التنقل بين الأطر القانونية دون تعارض.

أولى التوصيات هي ضرورة تنظيم برامج تدريبية متخصصة للقضاة والمحامين التي تركز على تعزيز الفهم العميق لكل من الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. كما يمكن أن تساهم هذه البرامج في بناء الجسور بين الأنظمة القانونية وتطوير مهارات الأفراد في التعامل مع القضايا المعقدة التي تتطلب مداخلة من كلا النظامين. كما يجب أن تشمل هذه البرامج ورش عمل ومناقشات حول الموضوعات المعاصرة المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

ثانيًا، من الضروري زيادة الحوار المجتمعي حول قضايا الشريعة والقانون. إذ ينبغي للجهات الحكومية والمستشارين القانونيين والمنظمات غير الحكومية أن يتعاونوا في تنظيم مؤتمرات وندوات بخصوص التحديات والفرص المتعلقة بتوافق القوانين، مما يسهم في رفع مستوى الوعي العام ويعزز من قدرة المجتمع على فهم التعقيدات القانونية بشكل أفضل.

ثالثا، ينصَح بتطوير شبكات تعاون دولية لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات حول المواضيع القانونية. حيث يُمكن لمثل هذه الشبكات أن تساعد على الاستفادة من التجارب الناجحة في الدول الأخرى التي تناولت هذه المسألة بنجاح، مما يتيح فرصًا لتبني نماذج مبتكرة لتطبيق الشريعة والقوانين الوضعية معًا.

وأخيرًا، يجب تشجيع استخدام الأدوات التكنولوجية المبتكرة بصورة أكبر، مثل الذكاء الاصطناعي وتطبيقات blockchain، لتسهيل عمليات الإبلاغ وآليات التنفيذ في النظام القانوني. وذلك من خلال أتمتة الإجراءات القانونية وتقديم المعلومات اللازمة بصورة سريعة وشفافة، مما يمكن تقليل الفجوة بين الأنظمة القانونية وتعزيز العدالة.

باختصار، بالاستفادة من التعليم، الابتكار، والتعاون المجتمعي والدولي، يمكن بناء نظام قانوني أكثر شمولًا وعدالة يحقق التوازن بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مما يسهم في رفع مستوى العدالة الاجتماعية والحماية الفردية في المجتمعات.

خاتمة:

تمثل عملية تحقيق التوافق بين متطلبات الشريعة الإسلامية ومتطلبات القوانين الوضعية أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة. ففي عالم يشهد تزايدًا في التعقيدات الاجتماعية والاقتصادية، تظل الحاجة ملحة لإيجاد حلول قانونية تتماشى مع القيم الدينية والثقافية، وترتقي بمستوى التفاعل بين أفراد المجتمع.

إن الفهم العميق للجوانب الجوهرية في كل من الشريعة والقوانين الوضعية يعتبر أساسًا لتحقيق هذا التوافق. فالشريعة الإسلامية ليست مجرد نصوص أو قواعد صارمة، بل هي نظام قيم شامل يهدف إلى تحقيق العدالة والمصلحة العامة. من ناحية أخرى، تمثل القوانين الوضعية أداة ضرورية لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وهي تستند إلى مبادئ العدالة والمساواة. ولتحقيق النجاح في هذا السياق، يجب أن تكون هناك مسارات حوارية مستمرة بين علماء الدين والمشرعين، وصناع القرار، مما يسهم في توضيح المفاهيم، وتطوير التشريعات التي تعكس التوجهات الدينية بطريقة تتماشى مع المعايير القانونية المتعارف عليها.

علاوة على ذلك، يمكن أن يُعزز بناء إطار قانوني مرن قادر على استيعاب التغييرات المستمرة في بيئة العمل والسياسات المالية من إمكانية دمج الخيارات المالية الإسلامية ضمن الأنظمة القانونية السائدة. هنا يبرز دور المؤسسات المالية الإسلامية كوسيلة لتحقيق هذا التوافق من خلال اعتماد نماذج مالية تتناسب مع القيم الإسلامية، بالإضافة إلى الالتزام بالتشريعات المحلية والدولية. التنوع في الأساليب المالية مثل المضاربة، والإجارة، والشراكة، يُمكن أن يوفر فرصًا للمؤسسات المالية لتقديم خدمات مبتكرة تراعي الشريعة، مما يعزز من دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولتسهيل هذا التوافق، أيضاً ينبغي تعزيز جهود التوعية لدى المجتمع حول معايير الأعمال الإسلامية وأهميتها، وكيفية تفاعلها مع القوانين القائمة. من خلال الالتزام بالحوار والبحث المستمر، يمكن أن تُنال الاعتراف والتقدير، مما يسهم في بناء نظام مالي يُحقق الاستدامة، ويُعزز القيم الإنسانية، ويضمن الحقوق الأساسية لجميع الأفراد في المجتمع.

في الختام، تُعَد عملية تحقيق التوافق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية. حيث يجب أن يسعى المشرعون، من خلال أطر عمل قانونية واضحة، إلى الاستفادة من القيم الإسلامية في تشكيل سياسات اقتصادية واجتماعية قادرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع. ويتطلب ذلك توظيف الخبرات القانونية والدينية في مجالات مثل التشريع المالي، والضرائب، وحماية حقوق الأفراد، مما يسهل إنشاء بيئة قانونية تشمل معايير الشريعة وتوجهات القوانين المعمول بها. بذلك، يمكن تعزيز الثقة في النظام المالي الإسلامي وجذب الاستثمارات، مما يُعد دعامة قوية لتنمية الاقتصاد.

كما تُعتبر التجارب الدولية في الدول التي تبنت المصارف الإسلامية ناجحة، مثالاً يُحتذى به، مما يبين أن التوافق بين الشريعة والقوانين يمكن أن يُحقق من خلال مسارات مبتكرة وتعاون واضح. ينبغي للدول ذات الأغلبية المسلمة أخذ الدروس المستفادة من هذه التجارب، وتطبيقها بالتوازي مع تطوير سياسات محلية تراعي الخصوصيات الثقافية والدينية. يتطلب هذا التعاون أيضًا آثارًا إيجابية على مستوى التعليم والتدريب المهني في المجالات القانونية والمالية، لتعزيز الإلمام بالمفاهيم الشرعية والقانونية على حد سواء.

في النهاية، إن تحقيق التوافق بين متطلبات الشريعة الإسلامية ومتطلبات القوانين الوضعية يعد من الأهداف الحيوية لتحقيق السلام الاجتماعي والتنمية المستدامة. ويجب أن يتم ذلك من خلال آليات تشريعية مرنة ومتطورة، تعكس القيم الإسلامية وفي الوقت ذاته تحترم الأسس القانونية المعمول بها عالميًا، مما يؤدي إلى نظام شامل يحقق العدالة ويعزز مصلحة المجتمع ككل.

المصادر والمراجع:

1. الأزعر ياسين. (20 08, 2021). *آليات الديمقراطية التشاركية في المغرب: أية حصيلة بعد مرور 10 سنوات من دستور 2011*. تاريخ الاسترداد 02 12, 2024، من worldpolicyhub.com: https://worldpolicyhub.com/ar/%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1/

2. أمل المرشدي. (17 جوان, 2016). *أبرز الإختلافات بين القوانين الوضعية و الشريعة الإسلامية*. تاريخ الاسترداد 26 11, 2024، من محاماة نت : https://www.mohamah.net/law/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9/

3. بوعكاز عمار. (2022). الإطار القانوني للمصارف الإسلامية: دراسة مقارنة. (5، المحرر) *مجلة الاقتصاد الإسلامي* .

4. حسن قاسمي. (22 08, 2023). *الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي – دراسة مقارنة –* . تاريخ الاسترداد 24 11, 2024، من منار الاسلام : https://islamanar.com/islamic-law-and-positive-law/

5. سيد عبد الله على الحسين. (2011). *المقارنات التشريعية , بين القوانين الوضعية المدنية والتشريع الاسلامي* . مصر : دار السلام .

6. عائشة لخضر بن ناصر. (2016). الحق في التعليم الديني بين الشريعة والقانون. *مجلة الحضارة الاسلامية ، 17* (29).

7. عبد الرحمان ابن خلدون. (1984). *تاريخ ابن خلدون*. بيروت: دار القلم.

8. عبد الكريم زيدان. (2011). *نظرات في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية* . بيروت – لبنان : مؤسسة الرسالة ناشرون .

9. عبد الله بن حمد الحقيل. (27 08, 2014). *الثقافة الإسلامية محور لمناهج التربية والتعليم*. تاريخ الاسترداد 02 12, 2024، من طريق الاسلام:
https://ar.islamway.net/article/36829/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D

10. محمد بن علي بن جميل المطري. (02 02, 2016). *اختلاف الشريعة الإسلامية عن القوانين الوضعية*. تاريخ الاسترداد 26 11, 2024، من شبكة الألوكة :
https://www.alukah.net/sharia/0/98348/%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D

11. هيثم سليماني. (2017). *التوافق السياسي في تونس –محطات و مطبات*. تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

References :

. al-Az'ar Yāsīn. (20 08, 2021). ālīyāt al-Dīmuqrāṭīyah altshārkyh fī al-Maghrib : ayyat ḥaṣīlat ba'da murūr 10 sanawāt min Dustūr 2011. Tārīkh alāstrdād 02 12, 2024, min worldpolicyhub. com :

. Amal al-Murshidī. (17 Juwān, 2016). abraz al'khtlāfāt bayna al-qawānīn al-waḍ'īyah wa al-sharī'ah al-Islāmīyah. Tārīkh alāstrdād 26 11, 2024, min Muḥāmāt Nit : https : / / www. mohamah. net / law / % D8 % A3 % D8 % A8 % D8 % B1 % D8 % B2-

. bw'kāz 'Ammār. (2022). al-iṭār al-qānūnī lil-maṣārif al-Islāmīyah : dirāsah muqāranah. (5, al-muḥarrir) Majallat al-iqtiṣād al-Islāmī.

4. Ḥasan Qāsimī. (22 08, 2023). al-sharī'ah al-Islāmīyah wa-al-qānūn al-waḍ'ī-dirāsah muqāranah-. Tārīkh alāstrdād 24 11, 2024, min Manār al-Islām : https : / / islamanar. com / islamic-law-and-positive-law /

. Sayyid 'Abd Allāh 'alá al-Ḥusayn. (2011). al-Muqāranāt al-tashrī'īyah, bayna al-qawānīn al-waḍ'īyah al-madanīyah wa-al-tashrī' al-Islāmī. Miṣr : Dār al-Salām.

6. 'Ā'ishah Lakḥḍar ibn Nāṣir. (2016). al-Ḥaqq fī al-Ta'līm al-dīnī bayna al-sharī'ah wa-al-qānūn. Majallat al-Ḥaḍārah al-Islāmīyah, 17 (29).

7. 'Abd al-Raḥmān Ibn Khaldūn. (1984). Tārīkh Ibn Khaldūn. Bayrūt : Dār al-Qalam.

8. 'Abd al-Karīm Zaydān. (2011). Naẓarāt fī al-sharī'ah al-Islāmīyah wa-al-qawānīn al-waḍ'īyah. Bayrūt-Lubnān : Mu'assasat al-Risālah Nāshirūn.

9. 'Abd Allāh ibn Ḥamad al-Ḥaqīl. (27 08, 2014). al-Thaqāfah al-Islāmīyah miḥwar li-manāhij al-Tarbiyah wa-al-ta'līm. Tārīkh alāstrdād 02 12, 2024, min ṭarīq al-Islām :

10. Muḥammad ibn 'Alī ibn Jamīl al-Maṭarī. (02 02, 2016). ikhtilāf al-sharī'ah al-Islāmīyah 'an al-qawānīn al-waḍ'īyah. Tārīkh alāstrdād 26 11, 2024, min Shabakah al-Alūkah :

11. Haytham Sulaymānī. (2017). al-tawāfuq al-siyāsī fī Tūnis-mḥṭāt wa mṭbāt. Tūnis : al-Markaz al-'Arabī lil-Abḥāth wa-dirāsat al-Siyāsāt.